أسلمة المعرفة

مفهومها ـ إمكانها ـ حدودها

الدكتور محمود البستاني　　الشيخ محمدعلي التسخيري



إنّ قضية إسلامية المعرفة احتلّت مساحة شاسعة في مجال الفكر الإسلامي، وهي تحظى بأهمية كبيرة لدرجة عدّها بعض المعنيين بالشأن الفكري الإسلامي الحلّ الوحيد في معالجة ما تعانيه الأمة الإسلامية من تعثّر في الحركة وأزمة في الفكر، وتأخر في الواقع. ونحسب أن المسألة مع ما لها من أصداء عالمية إلّا أنّ مجتمعنا وكثيراً من أوساطنا العلمية مازالوا حديثي عهد بها، ولا تحتلّ موقعاً يذكر في نشاطاتهم الفكرية وبحوثهم الإسلامية. نظراً لأهمية الموضوع، وحداثته بالنسبة لأوساطنا الداخلية، ارتأت المجلة إثارة عدة تساؤلات مبدئية تقدمت بها إلى الأستاذين العزيزين: سماحة الشيخ محمد علي التسخيري[1] وفضيلة الدكتور محمود البستاني[2] نفعنا الله بعلمهما وأدام بقاءهما.

الكتابة تنطلق عملية أسلمة المعرفة من محورين أساسيين أحدهما تنظيري والآخر تطبيقي. ويكاد يكون المحور الأول مدخلاً ضرورياً للمحور الثاني، فهو الذي يتولى التعريف بالمصطلح ويوضح ضروراته الملحة ويؤثر على فهمنا لموقف القرآن الكريم ـ والأصول الإسلامية عموماً ـ من العلم الحديث. فعلى هذا الأساس ونظراً لأهمية إيضاح المنطلقات والمبادئ، نرجو تقديم صورة واضحة أولية عما يحمله مصطلح «إسلامية المعرفة» ومدى دقّته واتساعه لما يقصده أصحاب القضية.

الدكتور البستاني: بصفتنا إسلاميين لدينا قناعة تامّة بأنّ المهمّة التي خُلقنا من أجلها هي ممارسة العمل العبادي تبعاً لقوله تعالى: ﴿وما خلقتُ الجنّ والإنس إلّا ليعبدون﴾. والعمل العبادي ـ كما ندرك ذلك بوضوح ـ يتناول السلوك في شتى أنماطه الفردية والاجتماعية، وفي شتى مستوياته الذهنية والنفسية

---

١. باحث إسلامي، ومجتهد، له في مجال إسلامية النظم: الاقتصاد الإسلامي، الدولة الإسلامية، والقانون الإسلامي.

٢. باحث وكاتب إسلامي له في مجال إسلامية المعرفة: الإسلام وعلم الاجتماع، الإسلام وعلم النفس، والإسلام والفن.

والجسمية ...الخ، وقد رسمت السماءُ ـ بطبيعة الحال ـ المبادئ المتنوعة للسلوك في أنماطه ومستوياته المشار إليها، متمثّلةً في المبادئ (أو المعرفة الإسلامية) من حيث الجانب التنظيري للعملية. ومما لاشك فيه، أن النشاط المعرفي أو الثقافي يجسّد أشدّ الممارسات العبادية أهميةً، بصفته يضطلع بتوضيح وبتوصيل المبادئ إلى الآخرين، وهذا ما يستاقنا إلى القول بأن المهمّة العبادية للمثقّف الإسلامي تتجسّد في التعامل مع المعرفة الإسلامية بطبيعة الحال. وحينئذٍ قد لا نجد مسوِّغاً لإثارة السؤال عن إسلامية المعرفة لمفروضيتها، إذ لا مناص من ممارستها في ضوء القناعة بها، بل لابدّ من تحديد السؤال من خلال قناةٍ أخرى هي: كيفية توظيف أو استثمار المعارف أو العلوم في تحقيق العمل العبادي. وهذا ما يقتادنا إلى سؤال آخر عن حجم المعرفة البشرية قبالة حجم المعرفة الإسلامية (أي المبادئ التي رسمتها السماء للسلوك).

مما لاشك فيه، أن البشرية تظل متسمةً بـ«القصور المعرفي» بعامة، ولا أدلّ على ذلك من مشاهدتنا عمليات التطور الذي طال المراحل التاريخية منذ نشأتها وحتى حياتنا المعاصرة، مضافاً إلى التفاوت في وجهات النظر البشرية حيال هذه الظاهرة أو تلك، مما يفصح ذلك (التطور والتفاوت) عن القصور المعرفي وعدم رسوّه على يقين معرفيّ لدى البشرية.

طبيعياً، ينبغي أن ننتبه إلى أنّ ثمة نقطتين جديرتين بالملاحظة، هما: أن البشرية قد ألهمها الله تعالى المعرفة النسبية من جانب، وألهمها المعرفة المجملة من جانب آخر، أي: إلهامية الخير والشر تبعاً لقوله تعالى: ﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾، وهذا يعني: إمكانية أن يصدر البشر عن معرفة ما هو صائب أو إيجابي من السلوك في نطاق ما هو مجملٌ و نسبي، وهو ما يفسِّر لنا ضرورة الركون إلى مصدر يتسم بالكمال المعرفي لسدّ القصور البشريّ المشار إليه.

وفي ضوء هذه الحقائق، يمكننا أن نحدِّد مصطلح المعرفة الإسلامية بأنها: المبادئ التي رسمتها السماء، ملتحمةً مع المبادئ البشرية في نمطيها المجمل و النسبي اللذين يهتديان إلى المعرفة الصائبة لحقائق السلوك. وما عداهما، يظل معرفةً غير إسلامية بطبيعة الحال.

يبقى أن نشير إلى ملاحظة جديرة بالاهتمام بدورها، ألا وهي: بما أن الإسلام هو خاتمة المبادئ التي رسمتها السماء، حينئذٍ فإن الإلهام المعرفي الصائب للبشرية بنمطيه «المجمل والنسبي» سوف يكتسب مشروعية خضوعه لمصطلح إسلامية المعرفة».

الشيخ التسخيري: أعتقد أن مصطلح إسلامية المعرفة يعني ما يلي:

أولاً: أن نستعين بالموقف المعرفي الإسلامي من الكون والتاريخ والإنسان للوصول إلى الواقع العلمي المطلوب.

ثانياً: أن ننطلق في معرفتنا من المنهج الفطري العقلي، أي من منهج الإيمان بالقضايا البديهية العقلية، وهو إيمان وجدانيّ، لنحاول الوصول إلى المعرفة اليقينية، أو الاطمئنانية في الموارد التي لا يمكن الوصول فيها إلى المعارف اليقينية.

ثالثاً: أن يشيع الجو الأخلاقي في معاهدنا العلمية ليمكن من خلال هذا الجو الهادئ الوصول إلى الحقيقة. ولا ننسى أن نشير هنا إلى أن الإسلام يرى أن العلم نورٌ يقذفه الله تعالى في قلب من يشاء، وحينئذ فما تتطلبه عملية الأسلمة هي شيوع الأخلاقية الإسلامية في الأجواء العلمية ليتم تهيئة الأجواء اللازمة لاستمطار الرحمة الإلهية.

وعلى هذا؛ فلا أجد في المصطلح أية غرابة، وأرى أن هذه الحالة يجب أن تسيطر على جامعاتنا ومعاهدنا.

وهذا لا يعني أننا نحاول التأثير في النتائج العلمية أبداً؛ وذلك:

١ ـ لما نعتقده من الانسجام الواقعي بين العلم والدين.

٢ ـ لما نجد عليه الإسلام من تحرير للمعرفة، ودفع لطاقاتها الوهابة دونما أي تقييد.

٣ ـ لما أثبته التاريخ من عناصر إيجابية كبرى جنتها البشرية حينما فجّر الدين فيها قدراتها العلمية.

الحياة الطيبة: كما هو معروف لم يقف العلماء والمفكّرون حيال فكرة «إسلامية المعرفة» موقفاً واحداً أومواقف منسجمة كي لا تنتهي إلى التباين والتناقض وإنّما تشعّبت الآراء واختلفت التوجهات حولها. فذهب البعض إلى أنّ أسلمة المعارف جمعاء ليست ممكنة فحسب بل هي أمر ضروري تفرضه علينا الحياة المعاصرة، ولا سبيل أمام الأمة الإسلامية إن أرادت أن تستعيد شوكتها وتبني حضارتها، أو ـ على الأقل ـ تساهم في صنع الحضارة العالمية الكبرى، إلاّ أن تقوم بأسلمة المعرفة على أسس من القرآن والمصادر الإسلامية. بينما تصوّرت جهة ثانية ـ على عكس هؤلاء تماماً ـ أن المصطلح من أساسه من وضع المعجبين بالثقافة الغربية الذين تأثروا بها وركضوا وراءها وبحثوا عن تطلعاتهم وطموحاتهم فيها، فعرفوا أن أمنياتهم وآمالهم لن تتحقق إلاّ إذا ما أضفوا على الحضارة الغربية طابعاً إسلامياً يزيل المشاعر المضادة، ومن ثم التجأوا إلى تبرير النظريات العلمية الحديثة من خلال نصوص دينية تحمل وجوهاً متعددة دون التنظير الإسلامي الأصيل والحقيقي. وتيار ثالث آمن بإمكانية الأسلمة وضرورة القيام بها ولكن لم يوافقوا الجهة الأولى في سعة إطار ونطاق العملية والمعارف التي تشملها النظرية وتتمكن منها أسلمة المعرفة، ولم ينسجموا مع التيار الثاني في رفضهم الحاسم لها وعدم الإيمان بها مبدئياً. ما هو رأيكم في إمكانية أسلمة المعرفة وإطارها والحدود التي تقف عندها والعلوم التي تمتدّ إليها، وهل للعلوم التجريبية (أو التطبيقية) حصّة من إسلامية المعرفية كما للعلوم الدينية والإنسانية؟

الدكتور البستاني: لكي تتحدد الإجابة عن السؤال المتقدم، نضطر للحديث أولاً عن معيارية المعرفة الإسلامية وتمييزها عن المعرفة غير الإسلامية. حيث أوضحنا في الإجابة عن السؤال الأول: أن المعرفة

البشرية في نمطيها (المجمل والنسبي) تكتسب صفة الإدراك الصائب للحقائق والإدراك السوي للسلوك، وما عداها يكتسب صفة الخطأ أو الانحراف تبعاً للقصور المعرفي من جانب، والانسياق مع «الذاتية ـ هوى النفس» عبر عملية الصراع بين قطبي الشخصية (الخير والشر) من جانب آخر. وفي ضوء هذه الحقيقة نواجه نمطين من المعرفة البشرية : المعرفة الصائبة والسوية، والمعرفة المخطئة والمنحرفة.

والسؤال هو عن المعرفة الصائبة والسويّة، والطريقة التي سلكها الإسلام في التعامل مع الحقيقة المذكورة. فإذا اعتبرنا أنّ ما هو «صائب» من الحقائق، وأن ما هو «سويّ» من السلوك في التجارب البشرية يلتحم مع التصور الإسلامي للظواهر؛ حينئذٍ يُثار السؤال عن الطريقة التي سلكها الإسلام في التعامل مع الحقائق المشار إليها. ولا نحتاج إلى أدنى تأمل كي ندرك سريعاً بأن المبادئ الإسلامية (في نمطها غير المنصوص عليها) ترتبط تارة بالمادة المعرفية (كالكشف عن فاعلية اللاشعور مثلاً) وأخرى بالأداة المعرفية (كاستخدام اللغة الحديثة والمناهج العلمية في البحث)... وهذا بالنسبة إلى الظاهرة العلمية. والأمر نفسه بالنسبة إلى الظاهرة السلوكية (كالكشف مثلاً عن طرائق العلاج النفسي للعصاب). ففي أمثلة هذه الحالات نجد أن المشرّع الإسلامي نسج صمتاً حيال ذلك، وجعلها بمثابة «مبادئ مفتوحة» بمقدور البشرية أن تكتشفها بنحو يتناسب مع الظروف الموضوعية التي تفرض هذا المبدأ أو ذاك في ضوء المعرفة (المجملة والنسبية) المتسمتين بالصواب والسويّة (وليس المعرفة القاصرة والمنحرفة) حيث قلنا : إن المعرفة البشرية في نمطها المذكور تلتحم مع المعرفة الإسلامية، وتعدّ تصوّراً إسلامياً للحقائق. والآن نتقدم بالإجابة عن السؤال بشطريه : الشطر الذاهب إلى وجود تيارات ثلاثة حيال فكرة إسلامية المعرفة، أحدها : يتحدث عن مفروضية الأسلمة، والآخر : يتحدث عن كونها تقليداً لأفكار بشرية، والثالث : يوفّق بينهما. كما نتقدم بالإجابة عن الشطر الآخر من السؤال وهو : (إمكانية أسلمة المعرفة وإطارها والحدود التي تقف عندها، والعلوم التي تمتدّ إليها .

بالنسبة إلى الشطر الأول من السؤال، لا نجد مسوّغاً لإثارته (من حيث التيارات الثلاثة حيال ظاهرة إسلامية المعرفة) بل تنحصر القضية في التيار الأول ونعني به : التيار الذاهب إلى ضرورة أسلمة المعرفة (على أساس من القرآن والمصادر الإسلامية) ولكن مع إضافة المعرفة المجملة والنسبية في نمطيها الصائب والسويّ، بناءً على إلهامية الحقائق المتسقة مع مبادئ السماء بالنحو الذي أوضحناه. وهذا يعني بالضرورة : مفروضية «إسلامية المعرفة» فيما لا يبقى مسوّغ لظهور التيارين الآخرين : التيار الرافض لأسلمة المعرفة بحجة أنه قد أضفى طابعاً إسلامياً على الحضارة العلمانية، والتيار الملفّق بينهما.

والحق، أن نمط التعامل مع «المعرفة الإسلامية» بالنسبة إلى الكتّاب الإسلاميين هو المحدّد لخطأ أو صواب التعامل. فثمة كتّاب ـ وهذا مما يؤسف له ـ يصدرون (من الزاوية الثقافية) عن فقر ثقافي حيال المعرفة الإسلامية، أو يصدرون (من الزاوية النفسية) عن إحساس بمشاعر النقص، حيث ينبهرون بما هو علماني ويلتمسون له نصاً إسلامياً. فمثلاً: عندما يواجه هؤلاء الكتّاب مصطلحات أو ظواهر من نحو :

الديمقراطية، الاشتراكية... إلخ، يتعاملون مع هذه الظواهر من خلال موقفين، أحدهما : الموقف الذي يقرّر مثلاً بأن الإسلام ديمقراطي أو اشتراكي، والآخر : يقرّر مثلاً بأنّ الإسلام قد طبّق الديمقراطية والاشتراكية قبل ألف وأربعمئة سنة. وكلا الموقفين يصدران عن قصور ثقافي وإحساس بالنقص. أمّا بالنسبة إلى الإحساس بالنقص فإن اللهاث وراء المصطلح (العلماني) وإكسابه التقدير، والانبهار حياله، ثم التماس نصٍ إسلامي يتوافق وإياه يعني : عدم إيمانه الراسخ بالمبادئ الإسلامية إلّا بقدر تجاوبها مع المعرفة العلمانية... وأمّا بالنسبة إلى قصوره الثقافي إسلامياً فأمرٌ واضح مادام أساساً لم يدرس الخطوط التفصيلية للسياسة والاقتصاد الإسلاميين. والمفروض في التعامل مع هذه الظواهر (في حالة افتراضنا بكون الإسلام ديمقراطياً أو اشتراكياً) ألّا يقرّر بأنه لحسن الحظ بأن الإسلام قد اهتدى إلى الديمقراطية أو الاشتراكية قبل أربعة عشر قرناً، بل يقرّر عكس ذلك بأن يقول مثلاً : لحسن الحظ أن الاتجاهات العلمانية قد اهتدت مؤخراً إلى ما رسمه الإسلام من المبادئ الديمقراطية والاشتراكية...، وهذا ـ كما قلنا ـ في حالة الافتراض بصحة نسبة هذه الظواهر إلى المعرفة الإسلامية. أما في حالة عدم صحة ذلك، فالمفروض أن يشير إلى الخطأ والانحراف العلمانيين، وأن يجعل المبادئ الإسلامية هي المعيار في القبول أو الرفض أو التحفظ حيال المبادئ العلمانية، لا العكس.

يترتب على ما تقدم، أن التيار الثاني الرافض لأسلمة المعرفة، إن كان رفضه قائماً على إنكار هذا النمط من الأسلمة فأمر صائب. إلّا أن رفضه كليّاً لمفهوم الأسلمة حتى لو كان ذلك في نطاق ما هو صائب وسويّ من المبادئ التي اهتدى البشر إليها من خلال المعرفة المجملة والنسبية التي منحها الله تعالى للعقل البشري (فطرياً واكتسابيّاً)، فأمرٌ ليس بصحيح، مادمنا قد أوضحنا مشروعية المعرفة المذكورة والتحامها مع المبادئ الإسلامية.

وأما التيار الثالث الذي يتحفظ حيال «سعة إطار ونطاق العملية والمعارف التي تشملها» فيتضح الجواب عنه حينما نتجه إلى الشطر الآخر من السؤال وهو : (ما هو الرأي : في إمكانية أسلمة المعرفة والحدود التي تقف عندها، والعلوم التي تمتد إليها؟) الإجابة عن السؤال المتقدم تستاقنا إلى الحديث عن تصنيف العلوم من جانب وإلى منحنياتها المتفاوتة من جانب آخر. فالعلوم تصنف عادة إلى علوم بحتة (الرياضيات)، وعلوم طبيعية (الفيزياء، الكيمياء...)، وعلوم إنسانية (فلسفة، نفس، اجتماع، اقتصاد، سياسة، أدب...). ويمكن القول بأن العلوم البحتة والطبيعية تتسّم بـ «الحياد المعرفي»، بعكس العلوم الإنسانية من حيث اتسامها بـ «الانحياز المعرفي» إذا صّح التعبير، أي : إخضاعها للبعُد الآيديولوجي أو الأخلاقي، وهو «أسلمة المعرفة». لكن بمقدورنا الذهاب أيضاً إلى أن العلوم الحيادية من الممكن إخضاع بعضها أو إخضاع بعض خطوطها لمفهوم الأسلمة من حيث توظيفها أو حتى إدراج البعض من خطوطها للمفهوم المشار إليه، كما سيتضح ذلك. فبالنسبة إلى العلوم الإنسانية، يمكننا الذهاب إلى أن غالبيتها أو غالبية خطوطها تندرج ضمن النصوص الشرعية في ميادين العقائد والأحكام والأخلاق، حيث يمتلك الإسلام حيالها تصوراته الخاصة

في حقول النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة.... مما يعني أن أسلمتها مفروض منها. كل ما في الأمر أن ثمة مكتشفات يفرزها العقل البشري عبر عمليات التطور المعرفي من الممكن أن تتسم بما هو صائب و سويّ كما قلنا، حيث تلتحم حينئذٍ مع المبادئ الإسلامية، وما عدا ذلك يرفض بطبيعة الحال.

وأما العلوم غير الإنسانية فهي تتسم بـ «الحياد العلمي»، مع ملاحظة أن بعضها (كالطب الجسمي مثلاً) قد حفل بها النص الشرعي. إلّا أن المهم من ذلك هو : إمكانية توظيفها إسلامياً من خلال الربط بينها وبين الظاهرة الكونية التي سخرها الله تعالى للإنسان.

الشيخ التسخيري: من خلال الإجابة عن السؤال الأول أعتقد أن الموقف قد توضح تماماً هنا. فالفكرة إسلامية أصيلة ولا نقصد من ذلك أن الإسلام يحتكر الأسلوب العلمي لذاته، وإنما نقصد أن المفروض بالمسلم المؤمن بالحقائق الإسلامية الثابتة أن ينطلق منها ومن مبادئها ومن أخلاقياتها ليواجه الحياة ويتعامل مع ما هو كائن أو مع ماينبغي أن يكون ... وعلى هذا فإن هذه العملية واجبة التحقق في عالمنا الإسلامي على الأقل لنعيد الانسجام بين ما نعتقد وما نفكّر وما نسلك.

أما عن الشطر الأخير من السؤال فنقول : نعم بلا ريب بعد الإيمان بما يلي :

لأننا نعتقد أن الله تعالى هو العالم اللطيف الخبير الخالق لهذا العالم وعلاقاته الطبيعية وأنه إنما وهبنا الدين على ضوء هذا العلم بهذه العلاقات وبالتالي فإن الدين يفتح الأجواء على أسلوب معرفي رشيد وينسجم تماماً مع نتائج البحوث العلمية التجريبية وهذه حقيقة أثبتها التاريخ كما قلنا ويثبتها المنطق الديني اللازم. هذا وإن كان من الطبيعي أن تكون بصمات الدين أوضح في المجالات الإنسانية.

الكتابة: زعم البعض أن أسلمة المعرفة هي الاعتراف بالأطر العامّة التي وضعها الغربيون لأنظمتهم ونظرياتهم المعرفية (علم النفس، علم التأريخ، علم الاجتماع و...) ماذا ترون؟

الدكتور البستاني : من الواضح أن عملية التصنيف للعلوم هي مجرد تنظيم وتحديد لنمط المعرفة وافتراقها عن ضروب المعرفة الأخرى، وأنها جهدٌ بشري موضوعي. فكما أن الإسلاميين توفروا على منهجية خاصة في فرز العلوم بعضها عن الآخر أو حتى في نطاق الضرب الواحد من المعرفة (كالمعرفة الفقهية مثلاً)، فإن فرزها عن المعرفة الأخلاقية أو العقائدية، بل حتى في نطاق مادتها نجد أن التصنيف لها في حقل (العبادات) و (المعاملات) أو حقل الطهارة والصلاة والصوم الخ، يظل مجرّد تصنيف للمادة الفقهية وتنظيمها في إطار محدد وواضح تيسيراً لعملية توصيلها إلى الآخرين. والأمر كذلك بالنسبة إلى المعرفة العلمانية، حيث إن تصنيف العلوم السلوكية إلى «علم نفس، علم اجتماع، علم الأناسة، علم التربية» تظل عملية فرز للظواهر السلوكية، وحينئذٍ عندما يتجه الباحث الإسلامي إلى إطار يتمثل في مصطلح «علم نفس إسلامي»، «علم اجتماع إسلامي» الخ، إنما يمارس عملية عرض لوجهة النظر الإسلامية حيال الأفعال النفسية والاجتماعية، وعندها لا مشاحة أبداً في التوكؤ على أمثلة هذه الأطر مادامت مجرّد أطر لتحديد

المعرفة وتوضيحها ومادامت قد اكتسبت طابع العصر، وشكّلت مناخاً لغوياً (اصطلاحياً)، حيث إن مخاطبة الآخرين بلغتهم هي المطلوبة أساساً، وإلّا يتعذر على الباحث الإسلامي أن يمارس عملية توصيل مبادئ السماء إلى الآخرين إذاكان متعاملاً مع اللغة غير المألوفة كما هو واضح، وأمّا المادة المعرفية فتأخذ ـ بطبيعة الحال ـ استقلاليتها وتفردها إسلامياً.

الشيخ التسخيري: إن ما نعتقده هو أن أسلمة المعرفة تعني تغيير الأطر العامة لمثل هذه العلوم. فبدلاً من الانطلاق من المنطق المادي الرافض للارتباط الكوني العام في إطار فكرة التوحيد الإلهي، ينطلق المنطق الإسلامي من نظرية الوحدة الكاملة، والارتباط والانسجام الدقيق في المجموع المكون للحياة مما ينتج بشكل طبيعي انسجاماً تشريعياً رائعاً ﴿والسماء رفعها ووضع الميزان • ألّا تطغوا في الميزان • وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان﴾. (الرحمن)

إن النظرة الإسلامية تطرح التحاماً رائعاً بين النظرة والقيمة و التصور والحياة خلافاً للنظرة الغربية الفاصلة بينهما، كما أن النظرة تطرح علاقة رائعة بين الطاعة الإلهية والرقي والتنمية في حين إن التصور الغربي لا يفهم مطلقاً هذه العلاقة.

الحياة: إنّ المعرفة، والنظرية، والنظام (المدرسة) ثلاث قضايا مختلفة. فعلى سبيل المثال هناك علم الاقتصاد ونظرية اقتصادية ونظام أومدرسة اقتصادية، ويختلف بعضها عن بعض، والعديد من الإشكاليات والملابسات حصلت عندما لم نضع حدوداً لكل منها. فمن الطبيعي أن يكون من الممكن تقسيم النظريات في أي علم ومعرفة إلى إسلامي وغير إسلامي، كما يعقل أن تختلف المدارس المعرفية من حيث الانتماء. فهناك مدارس وأنظمة إسلامية في الفلسفة والعقيدة وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم، كما هناك أنظمة بنيت على أسس غير إسلامية؛ لأنّ القيم والسنن تختلف من ديانة وعقيدة إلى أخرى. وفي الحقيقة إنّ هذه القيم والمبادئ هي التي تعزز النظريات والمدارس.

والسؤال هو هل ياترى تنقسم المعرفة إلى إسلامية وغير إسلامية أيضاً؟ واذا كانت الإجابة بالإيجاب ألايؤدي هذا الأمر بالمعتقِد بهذه الفكرة إلى شرَك النسبية (Reiativism) أم هناك معنىً جديد للمعرفة أكثر اتساعاً مما هو معروف؟

الدكتور البستاني: مما لاشك فيه، أن الفرز بين العلم و النظرية والاتجاه له أهميته في ميادين البحث المعرفي، بصفة أن العلم هو البحث المنظم للمعرفة، والنظرية هي الدراسة التي تخطط لمبادئ الموضوع المعرفي، و الاتجاه أو المذهب هو : وجهة النظر أو الموقف الفكري أو الفلسفي من الموضوع المشار إليه. لكن بالنسبة إلى إسلامية المعرفة فإن الفرز لهذه المستويات لا يجسّد أهمّية يعتدّ بها؛ لعدة اعتبارات؛ منها : أن المبادئ العبادية الثابتة قد رسمتها السماء سلفاً، مما تنتفي من خلاله أدوات البحث من حيث الملاحظة أو

التجريب أو الفرض العلمي...، بما يواكبها من المناهج التي تنتظم موضوع البحث أو التجربة.

طبيعياً، من الممكن للباحث الإسلامي أن يخضع دراسته للظاهرة النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية...، لبعض أدوات البحث، بل يمكنه أن يمارس «التجربة»، إلّا أن التجريب لم يستهدف الوصول إلى صحة الفرضية أو عدمها بقدر ما يستهدف التدليل على صحتها لتعميق الإيمان بها فحسب، مادام يملك يقيناً معرفياً بكمال المبادئ العبادية كما هو واضح.

خارجاً عن ذلك، تظل النظرية التي هي مجموعة المبادئ العبادية، ويظل الاتجاه أو المدرسة أو المذهب، هما المادة التي يتوكّأ عليها الباحث الإسلامي في عرضه للمبادئ العبادية.

وأما الإجابة عن الشقّ الآخر من السؤال وهو: إنّ تقسيم المعرفة إلى إسلامية وغير إسلامية، سوف يفضي إلى أن يقع الباحثون في شرك النسبية نظراً للتفاوت بين الاتجاهات، فأمر لا نجد مسوّغاً لإثارته، مادمنا ننطلق في تعاملنا مع حقائق الحياة من التصور الإسلامي لها. وأمّا النسبية فتطال المعرفة البشرية (وليس المعرفة الإسلامية) مادام القصور المعرفي للبشرية يقتادها بالضرورة إلى أن تتفاوت في وجهات نظرها، بعكس وجهة النظر الإسلامية التي تتميز بالكمال المعرفي... بل حتى في نطاق التصورات البشرية فإنّ النسبية في المعايير أو القيم إنما تبنّاها نمطان من الباحثين، أحدهما: الباحث اللامنتمي، أي الباحث غير المقتنع بآيديولوجية محددة، والآخر: الباحث الذي يصطنع «الموضوعية» ويدرس الظاهرة بمعزل عن آيديولوجيته. أما الباحث الملتزم بآيديولوجية، فلا مناص له من دراسة الظاهرة في ضوء قناعته الآيديولوجية، مادامت القناعة هي «الحجة» المنطقية التي لا يملك الباحث أن يتنصل منها.

وفي ضوء ذلك نتجه إلى الشق الثالث من السؤال وهو: إمكانية أن يكون هناك تصوّر جديد للمعرفة أكثر اتساعاً مما هو معروف؟ والإجابة تتضح تماماً حينما نستحضر في أذهاننا ما سبق أن قرّرناه من أن المعرفة تنشطر إلى إسلامية تتمثل في المبادئ التي رسمتها السماء، ملتحمةً مع المبادئ البشرية في نمطيها المجمل والنسبي اللذين يهتديان إلى المعرفة الصائبة (فطرياً واكتسابياً)، وما عداهما، يظل معرفة غير إسلامية محكومة بالخطأ والانحراف.

الشيخ التسخيري: أود أن أوضّح هنا ما يلي:

أولاً: إن السير الطبيعي لكل معرفة قيمية يتم على النحو التالي:

أ ـ الخروج من سجن الذات عبر الإيمان بالبديهيات الأولية العقلية.

ب ـ العمل على الوصول إلى الواقع الخارجي واستيعاب كل علاقاته.

ج ـ العمل على الوصول إلى السبيل الكفيلة بتطوير هذا الواقع في ضوء معرفة علاقته بالإنسان، وإقامة تفاعل منسجم بين الواقع والإنسان.

د ـ الوصول إلى المدرسة والمذهب المطلوب.

هـ ـ بناء النظام التفصيلي في ضوء الخطوط المذهبية وعلى المستوى البعيد الأمد (على مستوى

الدستور).

و ـ بناء القوانين الفرعية التفصيلية التي ترتبط مباشرة بالمرحلة العملية.

هذه هي الحركة الطبيعية للمعرفة الإنسانية العلمية، والمؤمن المعتقد بالإسلام يرى أن من الممكن أن تتم عملية طي المراحل كلها ليعطى المسلم الحكم العملي مباشرة بعد إيمانه بـ«علم الله وقدرته وحكمته ولطفه بكل الحقائق الواقعية» ومن ثم يعطى الحكم العملي مباشرة.

ثانياً: إن المعرفة لا تنقسم إلى إسلامية وغير إسلامية وإنما قلنا إن الباحث يستطيع أن ينطلق من الموقف المعرفي الإسلامي ليستعين به على كشف الواقع، كما يستطيع أن يستفيد من المنهج العقلي الذي يؤيده الإسلام بالإضافة لما يوفره الجو الأخلاقي من شروط موضوعية لتكون معرفة حقيقية.

فليس المراد تقسيم المعرفة بقدر كونه الوصول إلى الواقع بشكل أكثر موضوعية.

الحياة: ألا تعتقدون ـ بغضّ النظر عن إمكانية الأسلمة ـ أن إضفاء الطابع الديني على المعرفة ووصفها بالإسلامية يؤدي إلى إعطائها قداسة تجعل من الصعب أن تتطور وتتقدم؛ وهذا لانتماء المعرفة إلى الإسلام وصعوبة مواجهتها ونقدها، الأمر الذي ينتهي إلى جمود وركود يمنع الباحث المتحفظ والخائف على نفسه من توجيه الملاحظة والنقد إلى ساحة مقدسة دينية مخافة أن يقع التغير والتحوّل في أساس الدين؟!

الدكتور البستاني: سبقت الإشارة إلى أن المعرفة غير الإسلامية، إمّا أن تتسم بالحياد المعرفي من جانب أو يتّسم بعضها بالملاحظة الصائبة. وحينئذٍ فإن المهمة للباحث الإسلامي أن يستثمر ويوظّف هذين النمطين من المعرفة في أطرها الإسلامية، وهو أمرٌ لا علاقة له بالتطور المعرفي. فاكتشاف حقائق نفسية جديدة مثلاً من الممكن استثمارها في توضيح المزيد من المبادئ الإسلامية في مجال الظاهرة النفسية، وفي حالة الحياد المعرفي (كما لو افترضنا اكتشاف حقائق لم يعرض لهاالإسلام) من حيثكونه قد ترك للعقل البشري مهمة اكتشافها، حينئذٍ لا مشاحة من إضفاء الطابع الإسلامي عليها من خلال ما ذهبنا إليه من أن أية معرفة تتسم بالصواب إنما تلتحم مع التصوّر الإسلامي للحقائق. وعندها لا تتعارض المعرفة المتطورة مع مبادئ الإسلام ولا تتحول القضية إلى ركود يحتجز الباحث الإسلامي من تجاوزه بالنحو الذي أوضحناه.

الشيخ التسخيري: من خلال ما تقدم توضح أننا لن نحاول إضفاء القدسية على المعارف وإنما نعمل على توفير جو مساعد لقيامها وبالتالي فلن نبتلي بمثل هذه النتيجة.

إننا لا نؤمن بأية قدسية إلّا للمعارف القطعية المنتسبة إلى منبع القدس (الله) العظيم، أو للمعارف التي قام على اعتبارها دليل قطعي، ولا قدسية فيما عدا ذلك لأية معرفة.

الحياة: بعد إلقاء نظرة على أعمال ودراسات تعتبر إنجازات هامّة في سبيل تحقيق مهمة الأسلمة، سرعان ما يتضح لنا أن ما حدث في هذه العلوم لايتجاوز ملاحظات وتحفظات دينية على

بعض قضاياها، ولم تشمل هذه العملية الأسس والمبادئ والقضايا والمواضيع. من هنا يصعب علينا اعتبارها بدائل لتلك العلوم وإنما هي نفسها مع بعض الملاحظات. ومن المؤسف أنّنا قد نرى أحياناً بعض الكتب تحمل اسم «الاقتصاد الاسلامي»، «علم النفس الاسلامي»، «علم الاجتماع الإسلامي» و... والحال أنها لاتتجاوز حالتين، فهي إمّا محاكاة مع زيادة بعض الآيات والروايات لتبرير النظريات الغربية، وإمّا نظريات لم يكن أصحابها يأخذون الواقع بعين الاعتبار، وبالتالي لا يمكن تطبيقها. ما هي مواصفات ومائزات المعرفة الإسلامية؟!

الدكتور البستاني : إن النص الشرعي يطرح حيناً خطوطاً تفصيلية للظاهرة المبحوث عنها، وحيناً يطرح خطوطاً إجمالية، وحيناً ثالثاً ينسج الصمت حيال ذلك. وهذا الأمر نجده منسحباً على الأحكام والأفكار العقائدية أيضاً، مما نستكشف من خلاله أنّ المشرّع الإسلامي جعل الظاهرة (الثقافية ـ المعرفية) خاضعة بدورها إلى عملية «الاختبار ـ الابتلاء ـ الامتحان» الإلهي. فكما أن المشرّع جعل الصراع بين الخير والشر في التركيبة النفسية محكاً لاختبار الشخصية من حيث نجاحها أو إخفاقها في العملية، كذلك جعل النشاط الثقافي بما يتطلبه من إعمال وكدّ ذهني محفوفٍ بالشدة محكاً لاختبار الشخصية في ممارسة مهمتها الثقافية بنجاح أو إخفاق. لقد كان بمقدور المشرّع الإسلامي أن يقدّم لنا وصفةً جاهزة لا غموض فيها ولا إجمال ولا غياب نص بالنسبة إلى الأحكام والعقائد جميعاً بحيث نتمثلها بسهولة، ولا نحتاج عندها إلى بذل جهد فكري يترتب عليه حدوث التفاوت بين وجهات النظر. لكن ـ كما هو ملاحظ ـ نثر المشرع الإسلامي نصوصه القرآنية والحديثية بين ما هو مجمل وعام ومطلق ومتشابه... الخ، تاركاً ذلك للمثقف الإسلامي بأن يمارس تجربة معرفية محفوفة بشدائد البحث العلمي مماثلاً لسائر الأعمال الاختبارية في الحياة من حيث احتفافها بالشدائد. وفي ضوء هذه الحقائق، لا نتوقع من المعرفة الإسلامية أن تقدّم لنا نصاً جاهزاً لمبادئ السماء، بقدر ما نتوقع النصوص المفتوحة التي تترشح بتعددية القراءة لها. وهذا ما يستاقنا إلى القول بأنه : لا مشاحة من أن يتقدم الباحث الإسلامي بالكتابة عن أحد أنماط المعرفة في مؤلفات تحمل أسماء من نحو علم النفس الإسلامي، علم الاجتماع الإسلامي، نظرية الأدب الإسلامي... بنحو يعرض خلاله الخطوط التي طرحها الإسلام في الميادين المذكورة سواء أكانت خطوطاً مجملة أو مفصّلة، وسواء أكانت تتناول بعض الجوانب أو غالبيتها أو جميعها، ففي كلّ الحالات لا تخلو الممارسة عن تقديم تصوّر شامل للظاهرة، أو تصوّر جزئي لها، أو حتى الإشارة العابرة لها، بل الصمت حيالها أيضاً، فيما يمكن للممارس الإسلامي أن يخطط للظاهرة في ضوء ما تتوفر لديه من نصوص، أو عمومات أو قاعدة أو أصلٍ... ولا نعلم لماذا تأسفون أن تروا أحياناً بعض المؤلفات التي تحمل اسماً مثل : «علم النفس الإسلامي» وسواه، والادعاء أن هذه الكتب لا تتجاوز إحدى حالتين : إما «محاكاة مع زيادة في بعض الآيات والروايات لتبرير النظرية الغربية. وإما نظريات لم يكن أصحابها يأخذون الواقع بنظر الاعتبار، وبالتالي لا يمكن تطبيقها»... .

وللإجابة عن هذه التهمة وما رافقها من الأسف، نقول: ـ مع تكرارنا لبعض الحقائق التي سبق عرضها ـ: إن للإسلام تصوّراته المفصّلة في مجال النفس والاجتماع والاقتصاد والسياسة، حيث يمكن ـ على سبيل المثال ـ بالنسبة إلى الظاهرة النفسية أن نلاحظ خطوطاً مفصلة بالنسبة إلى التركيبة البشرية، والدوافع التي تتحرك من خلالها، والصراع الذي تقتحمه، وطرائق التغلب عليه، وطرائق تنظيم الدوافع في أنماطها المختلفة. كما أن له خطوطه المفصلة بالنسبة إلى قوانين الوراثة والبيئة ومستويات كل منهما. وله خطوطه المفصلة بالنسبة إلى مراحل نموّ الشخصية بدءاً من الطفولة بمرحلتيها الأولى والثانية، ومنحنيات كل منهما، مروراً بمرحلة المراهقة ومنحنياتها، وانتهاءً بالمرحلة الراشدة ومنحنياتها، وصلة أولئك جميعاً بطرائق التنشئة الاجتماعية وعمليات التعلّم...الخ، وله تصوراته في الصحة والمرض النفسيين وعلاج الأخير منها... حينئذٍ أليس من الطبيعي جداً ـ بل من الضرورة بمكان ـ أن يعالج الباحث الإسلامي وجهة النظر الإسلامية في هذا الصدد، بخاصة مواجهة الإنسان للتيارات النفسية المختلفة وخطأ بعض تصوراتها بإقرار الاتجاهات ذاتها، وإخفاقها في النهاية في علاج الأمراض النفسية التي تطبع غالبية المجتمعات، حيث إن تقديم وجهة النظر الإسلامية في هذا الصدد من حيث اتّسامها بالكمال مقارنة بالقصور المعرفي الذي يطبع الاتجاهات العلمانية (الأرضية)، يحسم المشكلة كما هو بيّن. والأمر نفسه بالنسبة إلى الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ حينئذٍ: ما معنى أن تأسفوا على صدور المؤلفات التي تحمل عناوين نفسية واجتماعية واقتصادية إسلامية؟

والغريب أيضاً، أن تقرّروا بأن هذه هي إما «محاكاة مع زيادة بعض الآيات والروايات لتبرير النظريات الغربية، أو نظريات لم يكن أصحابها يأخذون الواقع بعين الاعتبار...».

صحيح إن بعض المؤلفات التي أشرنا إليها تنطلق من انبهارها بالغرب وتلتمس في النص الإسلامي ما يدعم وجهة النظر الغربية، إلّا أن ذلك لا يعني انعدام المؤلفات التي تنطلق في دراستها من واقعية التشريع الإسلامي وتعرض استقلالية هذه المبادئ وتميّزها عن المبادئ الأرضية العلمانية، وتقارن بينها وبين نقاط الافتراق أو التلاقي بين التصورين الإسلامي والأرضي، ولعل في ما كتبه محمدباقر الصدر في مجالات الفلسفة والاقتصاد والاجتماع، وما كتبه زهير الأعرجي في مجال علم الاجتماع الإسلامي، وما كتبه باقر شريف القرشي في مجال الاقتصاد والتربية، وما كتبه صاحب هذه السطور في مجالات النفس والاجتماع والأدب، وما كتبه آخرون في مجال السياسة وسواها تعدّ نماذج من المؤلفات التي تفرض ضرورتها في التعريف بالفكر الإسلامي في مختلف مجالات المعرفة.

الشيخ التسخيري: لست معنياً بالدفاع عما كتب أو ما وصف وإنما الذي يعنيني أن أوظّف الحقائق التي أشرت إليها من قبل، أي:

أ ـ الاستعانة بالموقف المعرفي الإسلامي.

ب ـ الانطلاق من المنهج العقلي.

ج ـ العمل في الإطار الأخلاقي الإسلامي.

وما عدا ذلك فلا أراه ضرورياً لتحقيق الأسلمة، كما أنه ليس من الضروري أن تختلف النتائج حتى يمكن أن نسمي النتاج إسلامياً.

الحياة

من الصعب جداً أن نعتبر أحد العلوم إسلامياً أولاإسلامياً؛ لأنّ ما يحتويه هذا العلم من قضايا ومسائل عديدة قد تتباين وتتنافى بعضها مع بعض، هوالذي يتّسم بهاتين الصفتين. فإذن هناك سؤال يطرح نفسه : هل تطلّق لفظة «الإسلامي» على ما نجد له نصّاً إسلامياً يؤيده وينص عليه، أم تطلق على ما لا نجد له نصّاً يرفضه ويعارضه ويخالفه؟ وعلى هذا الأساس ماذا نسمّي تلك القضايا التي يتبنّاها الإنسان العاقل والمفطور على الفطرة الإلهية، مسلماً كان أم غير مسلم؛ لما ثبت في علم الكلام عند الأكثر أن الحسن والقبح هما عقليان، وكذلك لما لهما من دور هامّ في التنظير وتطوير المعرفة؟ هل نعتبرها قضايا لاإسلامية لأنها لا تنبثق من أفكار العلماء المسلمين وإن انبثقت من عقل بشري يعرف الحسن والقبح دون فارق بين العقل المسلم وغير المسلم؟

الدكتور البستاني : أشرنا إلى أن البشرية جميعاً تمتلك آلية الإدراك لما هو إيجابي وسلبي من السلوك، وأسميناه بـ «المعرفة الإجمالية»، كل ما في الأمر أن إلهامية الخير والشر تظلّ ـ كما أشرنا أيضاً ـ بحاجة إلى «تفصيلات» منحنياتها ومستوياتها، وهو ما تكفلت رسالات السماء بتوضيحها، مما يعني : أن الكمال المعرفي ينحصر في مبادئ السماء، وأن المعرفة البشرية تظل «نسبية» من حيث اهتدائها إلى ما هو صائب وسويّ من السلوك. وفي ضوء هذه الحقائق، لا مانع من إطلاق التسمية الإسلامية على ما يهتدي البشر إليه من مبادئ الخير والشر أو ما أسميتموه بإدراك الحسن والقبح الفطريين ـ في اللغة الكلامية ـ في القضايا التي لم يرد بها النص الشرعي، حيث تلتحم هذه القضايا ـ كما كررنا ـ مع المبادئ الإسلامية... لكن نضيف الآن جديداً ونقول : في هذا السياق ينبغي أن يكون الباحث الإسلامي حذراً في تعامله مع القضايا المسكوت عنها شرعاً، فمن لم يمتلك خبرة فقهية لا يمكنه أن يميّز بين ما هو مسكوت عنه من الأعراف الاجتماعية مثلاً بسبب عدم معارضته لنصٍ أو عمومات أو قاعدة وبين معارضته لذلك، بصفة أن ما يهتدي إليه الأرضيون من المبادئ قد يرتكن إلى «إلهامية الخير»، وقد يرتكن إلى هوى النفس، أو يرتكن إلى «القصور المعرفي»، مادام الفارق بين التصور البشري وبين التصور الإسلامي هو «كمال التصور الإسلامي» و «قصور» الأول، فالبشر ـ في نطاق إلهامية الشرّ مثلاً ـ يهتدي بالضرورة إلى سلبية العدوان أو السرقة أو الخيانة الخ إلاّ أنه لا يهتدي إلى جزئيات هذه الممارسات السلبية والنطاقات التي تنتظمها، والاستثناءات التي تخترقها، وحينئذ قد يصدر عن «الخطأ» في تقويمه لهذه الممارسات مادامت طبيعة الذهن البشري محدودة لا تستطيع مجاوزة ذلك إلى الذهن المطلق. وحينئذٍ فإن الاستعانة بمبادئ السماء هي التي تتكفل بحسم الموقف. من هنا، فإن

الباحث الإسلامي مالم يتسلح بالثقافة الفقهية والعقائدية والأخلاقية، إسلامياً، لا يمكنه أن يستخلص فيما إذا كانت الظاهرة أو المبادئ التي رسمها البشر متوافقة مع جوهر التشريع الإسلامي أو غير متوافقة.

الشيخ التسخيري: أعتقد أني قد أجبت بوضوح حين قلت إنه ليس من الضروري أن تختلف النتائج لكي نعتبر النتاج إسلامياً. المهم ما قلناه. وحينئذ فلو انطلق الباحث من أصوله الفطرية ومقتضياتها (ومن مقتضياتها نظرية التحسين والتقبيح) فهو في الواقع يعبر عن نفس النمط الذي يسير عليه المسلم (حتى لو لم يكن هو مسلماً).

الحياة: من دون شك أن المعرفة لا بد أن يتم توظيفها في سبيل إسعاد المجتمع والإنسان في كافة الأصعدة وفي كلتا الدارين، ولكن هل تتصف المعرفة ـ بما هي معرفة ـ بالقيمية واللاقيمية لتتصف بالإسلامية واللاإسلامية؟

الدكتور البستاني: مادامت المعرفة توظّف ـ كما تقولون ـ [في سبيل إسعاد المجتمع والإنسان في كافة الأصعدة]، حينئذٍ لابدّ أن تتصف بـ «القيمية» وإلّا أصبحت عملاً عابثاً. وبالرغم من أن بعض المعنيين بشؤون المعرفة الإنسانية، يذهبون إلى وصفية المعرفة وليس معياريتها، إلّا أن هذا الاتجاه يظل نظرياً وليس عملياً، بدليل أن المتشبثين بهذه المقولة يصدرون في أبحاثهم عن أحكام قيمية دون أن يلتفتوا إلى ذلك. وقد انتبه غالبية الباحثين الأرضيين ـ في سنواتنا المعاصرة ـ إلى هذا الجانب، وتخلّوا عن المقولة المشار إليها (وصفية المعرفة) وحكموا بعبثية ذلك، كلّ ما في الأمر أن من تشبّث بالمقولة الوصفية للعلوم، ذهب إلى أن وظيفته العلمية تفرض عليه أن يتناول الظاهرة موضوعياً، ويقدّمها إلى أصحاب القرارات الإصلاحية للتعامل معها معيارياً ـ قيمياً.

ولعل الفارقية ـ وهذا ما يتّسم بالأهمية الضخمة ـ بين التصورين: الأرضي والإسلامي هو: أن التصور الإسلامي للحياة ـ كما كررنا ـ يظلّ حاملاً هدفه العبادي. ولذلك لا معنى لإثارة السؤال عن القيمية و اللاقيمية في المعرفة لدى الإسلاميين، للسبب الذي ذكرناه.

الشيخ التسخيري: كل معرفة يمكن أن نصفها بالقيمية لإنها إما أن تؤثر مباشرة في الحياة الإنسانية كالعلوم الإنسانية أو هي مقدمة للوصول إلى ذلك.

الحياة: لعلنا لم نخطئ لواعتبرنا «المنهجية» متقدمة على عملية الأسلمة في المعرفة. هل هناك منهجية إسلامية ومنهجية لاإسلامية أم المنهجية قبل الالتفات إلى أجزائها وتفاصيلها لا تدعى بصفة «الإسلامية» و«اللاإسلامية» وهل المنهجية التي تعتبر علماً خاصاً تنشطر إلى ما هو إسلامي وما هو لاإسلامي؟

الدكتور البستاني: المنهجية تتصل بالإطار البحثي من: تبويب، وأدوات ميدانية ونظرية، وبأغطية تاريخية أو اجتماعية أو نفسية... الخ، وهي نمطان، أحدهما: يتصل بالعمومية التي لا تخص معرفة أو آيديولوجيا دون أخرى، وبذلك تكون كاللغة وصياغتها مرتبطة بالأعراف الفنية للعصر، وهذا ما جعله الإسلام مفتوحاً بسبب كونه مجرّد أداة لعرض المعرفة. وأما النمط الآخر فيتصل بطبيعة المعرفة التي تتطلب منهجيةً خاصة بها، كالمنهجية المتّبعة في العلوم الطبيعية بما تتطلبه من التجريب، أو العلوم الإنسانية بما تتطلبه من دراسات ميدانية... الخ وبطبيعة الحال، فإن المعرفة الإسلامية ـ تبعاً لنمط الهدف الذي يعتزم هذا الباحث أو ذاك إبرازه، لا تحتاج ـ كما سبقت الإشارة في جواب سابق ـ إلى دراسات تجريبية وميدانية إلّا بهدف التعميق أو التعزيز فحسب. وأمّا المنهجية العامة التي ترتبط باللغة، وبالتبويب، وبالأطر التاريخية أو النفسية أو الاجتماعية التي تنظم الظاهرة موضوع البحث، فأمر يفرض ضرورته بطبيعة الحال، وبذلك لا يخص هذا النمط من المنهجية إسلامية المعرفة أو أرضيتها إلّا بقدر ما تتطلبه طبيعة المعرفة من منهجية تتناسب وخطوطها.

الكتابة: مهما يكن من أمر؛ ماذا على العلماء المسلمين ومؤسساتهم العلمية قبال هذه القضايا؟ هل تشجعّهم على أن يفرقوا المعرفة إلى إسلامية ولا إسلامية أم تحثّهم على خوض الصراعات الفكرية ومعرفة الواقع وتقديم المساهمات في سائر العلوم والمعارف من خلال تقديم نظريات علمية في كافة العلوم تضمن سعادة المجتمع البشري دون الإصرار على ضرورة تسمية المعرفة التي إمّا تسكت النصوص الصريحة حيالها وبطبيعة الحال تحسمها القواعد العامّة، وإمّا تنص على بعض مسائلها؟

الشيخ التسخيري: أعتقد أن من واجبنا ـ على الأقل في العالم الإسلامي ـ أن نعمل على تحقيق الأسلمة وهذه الأسلمة تضمن لنا الانطلاق الواسع لمختلف الآفاق، والابتعاد عن الضياع في أوحال بعض الممارسات البحثية التي لا تعود بالخير على البشرية ـ من قبيل الغرق في اختراع أنماط (الرقص الفاجر) أو (القمار المحرّم) أو (صناعة الخمور) وما إلى ذلك، والاتجاه نحو الإبداع في مختلف المجالات. ولا أنسى أن أذكر بأن البشرية قد مرت قبل سنين بتجربة ذكرتها بضرورة إنسانية المعرفة حين أجمعت بمختلف مدارسها على نفي بحوث ما يسمى بـ «النسخ البشري» لتكثير أفراد الإنسان بعيداً عن الحالة الطبيعية وفي المختبرات، حيث أدركت خطورة هذه البحوث كما أدركت من قبل خطورة البحوث المعرفية الذرية؛ إذ لا يمكنها أن تترك على إطلاقها دون أن تؤطر بإطار المصلحة الإنسانية.